

مؤشر PMI® للإمارات التابع لمجموعة S&P Global

القطاع غير المنتج للنفط في الإمارات يُسجل أسرع نمو له منذ شهر ديسمبر 2024

أغسطس 2026

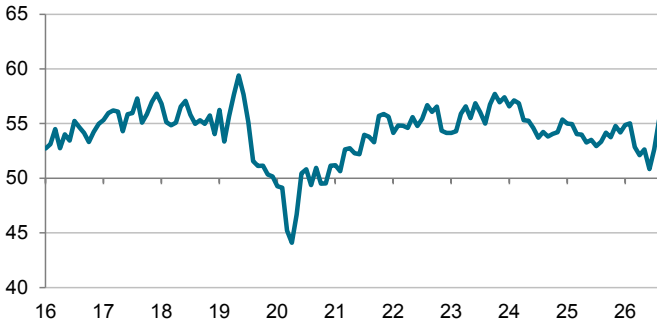
توسع الإنتاج والأعمال الجديدة بمعدلات أسرع

ارتفاع مخزون مستلزمات الإنتاج بشكل ملحوظ بعد فترة من الهدوء

تراجعت ضغوط التكاليف إلى أدنى مستوى لها في ستة أشهر

مع تحسن ظروف العرض

مؤشر PMI للإمارات التابع لمجموعة S&P Global
المؤشر: معدل موسميًا، أكثر من 50 نقطة = تحسن على أساس شهري



جُمعت البيانات خلال الفترة من 12 إلى 24 أغسطس 2026.
المصدر: مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global © S&P Global 2026.

تعليق

صرّح ديفد أوين، خبير اقتصادي رئيسي في S&P Global Market Intelligence، قائلاً:

"لقد انتقل اقتصاد الإمارات غير المنتج للنفط بشكل حاسم إلى مستوى أعلى، حيث سجلت قراءة مؤشر مدراء المشتريات لشهر أغسطس 55.3 نقطة، بما يمثل أسرع تحسن في ظروف الأعمال منذ شهر ديسمبر 2024، ويشير إلى أن الشركات تتكيف بشكل أكثر فعالية مع بيئة السوق الحالية. وقد تسارع نمو الطلب، بينما تحسنت مواعيد التسليم وتراجعت ضغوط التكاليف، مما يشير إلى تحسن واسع النطاق في الظروف الاقتصادية المحلية.

"تعمل الشركات في الإمارات بنشاط على تعزيز مرونة سلاسل التوريد من خلال التوطين، إذ تتجه الشركات التي شملتها الدراسة بصورة متزايدة إلى الموردين المحليين للمساعدة في تفادي الاضطرابات الناجمة عن التوترات الجيوسياسية. وقد ساهمت هذه الاستراتيجية في تقليل فترات التسليم بشكل أكبر وتحقيق نمو قوي في المبيعات. بالإضافة إلى ذلك، قامت الشركات بتكديس المخزون بأسرع وتيرة منذ ما يقرب من ثلاث سنوات، مما يشير إلى تزايد الثقة في توقعات الطلب والجهود المبذولة للحد من تأثير الصدمات المحتملة في العرض في المستقبل. لكن في الوقت نفسه، انخفض معدل التوظيف، مما يعكس درجة من التردد في الالتزام بتوسيع القدرات الإنتاجية على المدى الطويل."

أشارت بيانات دراسة مؤشر مدراء المشتريات لشهر أغسطس إلى النمو على مستوى القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الإمارات العربية المتحدة. وأفادت الشركات بزيادة كبيرة في الأعمال الجديدة، وهي الأقوى منذ أكثر من عامين، فضلاً عن نمو حاد في الإنتاج، وتوسع في المخزون، وتخفيف قيود العرض، وانخفاض ضغوط الأسعار.

ارتفع مؤشر مدراء المشتريات (PMI®) في الإمارات التابع لـ S&P Global - وهو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - من 52.7 في شهر يوليو إلى 55.3 في شهر أغسطس، مما يشير إلى تسارع النمو للشهر الثاني على التوالي. علاوة على ذلك، كان تحسن ظروف التشغيل هو الأسرع منذ شهر ديسمبر 2024.

ويعكس هذا التحسن القوي مزيجًا من تسارع وتيرة المبيعات واستئناف جهود بناء المخزون. وتجلّى العامل الأول في الارتفاع الحاد في تدفقات الأعمال الجديدة، والتي سجلت، بالاشتراك مع فترة سابقة، أسرع وتيرة لها منذ شهر مارس 2024. وأشارت الشركات إلى تحسن في نشاط العملاء، تزامن مع تراجع مطرد، وإن لم يكن كاملاً، في حالة الحذر الاقتصادي الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط. كما ارتفع الطلب على الصادرات، مسجلاً بذلك توسعات متتالية بعد فترة من التراجع طوال الربع الثاني.

ارتفعت مستويات الإنتاج بشكل أكبر خلال شهر أغسطس، مما يمثل أسرع انتعاش خلال ستة أشهر. وإلى جانب ارتفاع حجم الطلبات، ربطت الشركات غير المنتجة للنفط أيضًا النشاط المتزايد بتقديم المشاريع الجارية، وعمليات التحول الرقمي للعملاء، وتراجع تحديات الخدمات اللوجستية.

على الرغم من توسع الإنتاج، أفادت الشركات الإماراتية غير المنتجة للنفط أيضًا بتراكم سريع للطلبات غير المكتملة. وبحسب التقارير، فإن وتيرة نمو الطلبات الجديدة لم تترك لبعض الشركات الوقت الكافي لتوسيع نطاق عملياتها. علاوة على ذلك، أشارت الأدلة غير الرسمية إلى أن حالة عدم اليقين المستمرة المحيطة بالصراع الإقليمي وتأثيراته الاقتصادية الكلية جعلت الشركات مترددة في تعيين موظفين، مما ساهم في انخفاض مستويات التوظيف للمرة الثانية في غضون ثلاثة أشهر.

من المؤشرات الإيجابية أن الشركات غير المنتجة للنفط تمكنت من زيادة مخزون مستلزمات الإنتاج، مدعومة بارتفاع حاد في نشاط الشراء، إلى جانب تراجع صعوبات التوريد مع اعتماد مزيد من الشركات على الموردين المحليين. وجاءت الزيادة في مخزون مستلزمات الإنتاج، وهي الأكبر منذ نحو ثلاث سنوات، على النقيض من وتيرة تكوين المخزون المحدودة التي شهدتها الفترات الأخيرة من الدراسة.

تحسّن أداء الموردين في شهر أغسطس، مدعومًا بزيادة التدفقات التجارية وسرعة عمليات التسليم من الموردين القريبين. وقد ساعد ذلك في تخفيف معدل تضخم أسعار مستلزمات

PMI®

by S&P Global

مؤشر مدراء المشتريات في دبي

قفز نمو الإنتاج والطلبات الجديدة إلى أعلى مستوياته في ستة أشهر في شهر أغسطس.

وشهد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي نمواً أقوى في النشاط التجاري في منتصف الربع الثالث، حيث سلطت الشركات الضوء على ارتفاع إنفاق العملاء وتحسين التجارة التصديرية. وارتفع مؤشر مدراء المشتريات في دبي بشكل حاد من 51.7 نقطة في يوليو إلى 54.1 نقطة في أغسطس، مما يشير إلى تحسن قوي في ظروف الأعمال.

وأشارت أحدث البيانات أيضاً إلى أسرع ارتفاع في مخزون مستلزمات الإنتاج منذ شهر ديسمبر 2017. في الوقت نفسه، انخفض التوظيف بشكل طفيف، مما ساهم في زيادة الضغوط على الطاقة الإنتاجية.

وعلى خلاف الاتجاه المسجل في الإمارات، شهدت الشركات غير المنتجة للنفط في دبي تسارعاً في ضغوط الأسعار خلال شهر أغسطس، مع ارتفاع إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج بأسرع وتيرة لها في أربعة أشهر.

معلومات الاتصال

ديفيد أوين خبير اقتصادي رئيسي S&P Global Market Intelligence رقم الهاتف: +44 1491 461 002 david.owen@spglobal.com	كريتي كورانا الاتصالات المؤسسية S&P Global Market Intelligence رقم الهاتف: +91-971-101-7186 kritikhurana@spglobal.com press.mi@spglobal.com
---	--

إذا كنت تفضل استلام البيانات الإخبارية من سكاتلر أند بورز غلوبال، يرجى إرسال رسالة إلى البريد الإلكتروني: press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، يرجى الضغط هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® للإمارات التابع لمجموعة S&P Global من الردود على الاستبيان المُرسل إلى مديري المشتريات في لجنة تضم 1000 شركة من شركات القطاع الخاص غير النفطي. يتم تقسيم اللجنة حسب حجم القطاع التفصيلي والقوى العاملة للشركة بناءً على المساهمات في الناتج المحلي الإجمالي. بدأت عملية جمع البيانات في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%) ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى التواصل على: economics@spglobal.com.

إخلاء مسؤولية

تُؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو النتيجة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات PMI® هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مُسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيت أو توافره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.